اللجنة التشريعية انتهت من مناقشة المشروع

الصانع : « مكافحة الفساد » هيئة مستقلة وتبعيتها للعدل « شكلية »

الصانع أثناء حضوره الاجتماع

جانب من الاجتماع

- اضفنا بعض المواد التي تحمي القانون من أي عوار دستوري
- هناك توافق بين السلطتين في مختلف المجالات وهناك نص يتعلق بالكسب غير المشروع
- القضيبي : اللجنة ستصوت على قرارها الأحد المقبل ليتسنى رفع القانون إلى مجلس الأمة

انتهت اللجنة التشريعية من مناقشة مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد في اجتماعها امس بحضور وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وزير العدل يعقوب الصانع وعدد من الجهات المعنيه.

ومن جانبة قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع انه تم مناقشة مشروع واقتراح بقانون بشان انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية مع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

واضاف الوزير الصانع أن توجيهات سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع مجلس الأمة مشيرا إلى أن هناك توافقا بين السلطتين في مختلف المجالات خاصة في موضوع هيئة مكافحة الفساد.

وذكر انه تم مناقشة قانون مكافحة الفساد واضفنا بعض الإضافات التي تحمي لقانون من أي عوار دستوري وراعينا الجوانب الأخرى الخاصة في موضوع (الايداعات السابقة) موضحا بأن هناك نص يتعلق بالكسب غير المشروع.

وعن تبعية الهيئة قال إن التبعية مجرد إجرائية شكلية لوزارة العدل وهي مستقلة بشكل تام ولا يمكن للوزارة ان تتدخل باي شكل من الاشكال.

ومن جانبة قال مقرر اللجنة النائب احمد القضيبي ان اللجنة ناقشت مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد مع الجهات المعنية والممثلة بوزارة العدل والنيابة العامة

مشيرا الى ان اللجنة ستصوت على قرارها يوم الاحد القادم ليتسنى رفع الى مجلس الامة وعرض في جلسته المقبله والتصويت عليه.

واوضح القضيبي ان تم الاخذ ببعض التعديلات النيابية على مشروع الحكومة مبينا ان من ابرز التعديلات وضع تعريف للكسب غير المشروع وان تبعية الهيئة باقية كما هي عليه كون الهيئة جهاز تنفيذي فتتبع الحكومة.

واكد القضيبي ان تم تعديل بعض المواد التي رأى فيها النواب انها تقيد يد الهيئة

مضيفا ان من ابرز التعديلات النيابية التي وافقت عليها الحكومة بالنسبة لقانون انشاء هيئة مكافحة الفساد هي منح الصلاحية للهيئة في التفتيش من غير الحصول على اذن من النيابة العامة وكذلك حق الهيئة في متابعة القضايا مع جهات التحقيق.

واكد القضيبي ان الموافق على تعديلات مواد المشروع تم بالتوافق مع الحكومة.

واضاف القضيبي ان اللجنة رفعت الحصانة عن النائب عبدالله التميمي في قضية حصر نيابة الفروانية / جنح الفردوس.

في ظل تزايد أعدادهن وضماناً لبقائهن في البلاد

نواب يتقدمون باقتراح لإعطاء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أولوية التوظيف

خليل الصالح

تقدم النواب صالح عاشور وخليل الصالح وعبدالله التميمي ومحمد طنأ امس باقتراح بقانون بإعطاء ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أولوية التوظيف بعد الكويتيين

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون تفصيلاً للمقترح حيث جاء فيها:

في ظل تزايد اعداد الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وضمانا لبقائهن في الكويت واحتراما لحقوقهن وحفاظا على الروابط العائلية واستقرار المجتمع بات لا بد من توفير فرص العمل اللائقة والمضمونة لأبنائهن من خلال إعطائهم افضلية التعاقد على اليد العاملة الوافدة من غير الكويتيين لاعتبارات واقتصادية وامنية.

ومن هنا تم تعديل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية لتشمل ضرورة إعطاء ابناء الكويتية المتزوجة من غير الكويتي افضلية التعاقد من بين غير الكويتيين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية . كما تم استثناء ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي من خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقا لما تتيح به إمكانيات التطبيق.

وقد سمح التعديل الذي أدخل على المادة 15 من المرسوم بالتعاقد مع ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد تاميا للاستقرار الوظيفي على أن تعطى لهم الأفضلية في التعاقد من بين غير الكويتيين.

اعتبره بمثابة «الواجب الوطني»

الكندري : استدعاء السفير الكويتي لدى إيران موقف مشرف للحكومة

قال النائب فيصل الكندري بان استدعاء السفير الكويتي لدى إيران واستدعاء الخارجية الكويتية للسفير الإيراني وتسليمه مذكرة احتجاج هو موقف مشرف للحكومة الكويتية بوقوفها إلى جانب شقيقتها المملكة العربية السعودية وهو واجب.

مضيفا ان ما يمس أشقاءنا في المملكة العربية السعودية يمسنا ويمس دول مجلس التعاون برمته

ورحب الكندري في تصريحه بدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لعقد جلسة خاصة لمناقشة التداعيات الإقليمية وتاثيرها

مشددا على ضرورة أن تكون الجلسة علنية كي يعرف الشعب الكويتي مواقف ممثليه في البرلمان ولكي تنكشف أمام العامة تلك المواقف

فنحن لا نخشى ان نقول موقفنا بكل صراحة وشجاعة بل نتشرف به وهو الموقف الداعم للشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية في مواجهتها للأطماع الإيرانية

الكندري وفي تصريحه دعا النواب إلى الوقوف خلف القيادة السياسية وموقف الدولة الداعم للمملكة مطالبا الجميع بدراسة المواقف والتصريحات قبل إطلاقها لما في ذلك من تاثير على وحدة الصف.

ووجه الكندري في تصريحه رسالة لمن يزايد على الكويت ولمن يربط انتماءه بمواقف سياسية كان يقول وبكل صفاقة باته " لا يتشرف بالانتماء إلى الكويت " قائلا له الكويت " تاج على راسك " وهي من لا تتشرف بك وبامثالك

اللجنة رفضت التعديل الوارد من وزارة المالية

« الميزانيات » : مكافآت الساعات الزائدة تجاوزت رواتب هيئة التدريس بـ« التطبيقي »

لجنة الميزانيات

جانب من الاجتماع

- كثرة ملاحظات الديوان وصلت إلى حد وجود شعب وهمية مع ضعف نظم الرقابة الداخلية
- عدم تنفيذ الهيئة لتوصيات لجنة الميزانيات السابقة بشأن العمل على سد الوظائف الشاغرة
- لابد من العمل على إيجاد بدائل أخرى لتغطية النقص الحاصل حالياً في أعضاء هيئتي التدريس والتدريب

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي التعديل الوارد من وزارة المالية بزيادة مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب بمبلغ 10 ملايين دينار بمشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2015/2016 بعد وروده للجنة والمقدر له 13 مليون دينار وذلك للأسباب الآتية :-

1 – كثرة ملاحظات ديوان المحاسبة بهذا الشان والتي وصلت إلى حد وجود شعب وهمية مع ضعف نظم الرقابة الداخلية على مزاولات أعضاء هيئة التدريس للساعات الزائدة عن النصاب وتجزئة الشعب الدراسية إلى أكثر من شعبة بقصد الاستفادة من الساعات الزائدة عن النصاب.

2 – أن المبالغ المخصصة للصرف على (مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب) وصلت إلى 27 مليون دينار وأصبحت تتعدى المبالغ المعتمدة لرواتب هيئة التدريس والمقدرة بـ24 مليون دينار.

3 – عدم تنفيذ الهيئة لتوصيات لجنة الميزانيات السابقة بشأن العمل على سد الوظائف الشاغرة في كل من هيئتي التدريس والتدريب حيث بلغت عدد الدرجات الشاغرة 83 درجة مع ما يصاحبها من طول الإجراءات المتبعة في التعيينات والبعثات والتي تصل إلى سنتين.

وعليه قررت اللجنة بعدم الموافقة حتى يتم الآتي :-

1/ سد الشواغر الوظيفية في هيئتي التدريس والتدريب.

2/ العمل على إيجاد بدائل أخرى لتغطية النقص الحاصل حاليا في أعضاء هيئتي التدريس والتدريب وفق معايير واضحة بدلا من اللجوء المكثف إلى (ساعات العمل الإضافية الزائدة عن النصاب لأعضاء هيئة التدريس) كحل وحيد لهذه القضية.

3 / معالجة جميع ملاحظات ديوان المحاسبة المتصلة بالساعات الزائدة عن النصاب.

ب– الشطورات الحاصلة بعد صدور ميزانية الهيئة :-

قيم ديوان المحاسبة إجراءات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لنسوية ملاحظاتها الواردة على حسابها الختامي ب (الجادة إلى حد ما) بعد أن كانت في السابق (غير جادة) حيث تم ما يلي :-

1/ بدأت الهيئة باتباع نظم الرقابة الداخلية والتدقيق على كشوف مزاولات أعضاء هيئة التدريس للساعات الزائدة عن النصاب.

2/ بدأت الهيئة بإغلاق معظم الشعب الوهمية.

3/ بدأت الهيئة بالالتزام بقراراتها المنظمة لعمليات نقل وتسكين أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى القرارات المنظمة لعمليات الصرف لأغراض هيئتي التدريس والتدريب المكلفين بمهام إشرافية واستشارية.

4/ قيام الهيئة بسد كافة الشواغر الوظيفية في هيئتي التدريس والتدريب والبالغة 83 درجة.

توصيات اللجنة :– 1/ العمل على توفير لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنية بهدف إحكام الرقابة المالية والإدارية على المكافآت الزائدة عن النصاب وتنفيذها ضمن الإطار المنظم لقواعد تنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية وذلك لضمان صرفها للمستحقين فقط نفاديا للمشاكل السابقة.

2/ العمل على تحديد سقف أعلى لعدد المواد الدراسية التي يتحملها كل عضو هيئة تدريس وتدريب وفق المعايير الأكاديمية المقبولة عالميا في هذا الشان وعدم تجاوزها لضمان جودة العملية التربوية ومخرجاتها.

3/ تحديد سقف مالي معين ومحدد للساعات الزائدة عن النصاب لكل كلية من كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعدم تجاوزه خلال مدة تنفيذ الميزانية ، وارفاق بيان ذلك في ميزانية الهيئة ابتداء من السنة المالية 2017/2016.

4/إرفاق بيان مالي تفصيلي موضحا فيه توزيع مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب على الفصول الدراسية (الفصل الأول – الفصل الثاني – الفصل الصيفي) ضمن المذكرة التفسيرية لميزانية الهيئة ابتداء من السنة المالية 2017/2016.

5/ العمل على إيجاد بدائل أخرى لتغطية النقص الحاصل حاليا في أعضاء هيئتي التدريس والتدريب وفق معايير واضحة للتقليل من الساعات الزائدة عن النصاب سنويا ، بدلا من اللجوء المكثف إلى (ساعات العمل الإضافية الزائدة عن النصاب لأعضاء هيئة التدريس) كحل وحيد لهذه القضية.

6/ التأكيد على قيام جهاز المراقبين الماليين بالتدقيق المسبق على كشوف الصرف لمزاولات أعضاء هيئة التدريس والتدريب للمكافآت الزائدة عن النصاب وفق المتطلبات الرقابية والتنظيمية للتحقق من سلامة الصرف ومدى أحقيته وفق القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية.

طالب الحكومة بتنفيذ ما جاء في الخطاب الأميري

الجلال: الاحتياجات الأساسية للمواطنين خط أحمر ولن نسمح الانتقاص منها

طلال الجلال

جدد النائب طلال الجلال رفضه لاتخاذ اية قرارات تمس معيشة المواطن الكويتي او تنتقص من حقوقه التي كفلها له الدستور الكويتي.

وقال الجلال في تصريح صحافي على الحكومة تنفيذ ما جاء في الخطاب الاميري لصاحب السمو امير البلاد في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الرابع لمجلس الامة حينما اكد سموه على عدم المساس باحتياجات المواطن الاساسية

معتبرا ان كل ما ورد في الدراسة التي اعدتها وزارة المالية بشان تقليص الدعومات تخالف ما نص عليه الخطاب الاميري حيث تستهدف الدراسة جيب المواطن البسيط.

وابدى الجلال ترحيبه باي توجه حكومي يهدف الى تنويع مصادر الدخل ويوفر بدائل اخرى غير النفط الذي يعد مصدر الدخل الوحيد للدولة الا ان ذلك لا يعني باي حال موافقتنا على ادخال اية زيادات على الاحتياجات الاساسية للمواطن من بنزين وماء وكهرباء وغيرها دون تعويضه التعويض المناسب.

وشدد الجلال على رفضه اتخاذ قرار زيادة البنزين او غيره دون توفير بديلا للمواطن يعوضه عن هذه الزيادة التي تستهدف احتياجاته الاساسية

مطالبا نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح بتقديم خطة حقيقية خاصة بتنويع مصادر الدخل لا تستهدف المواطن البسيط الى المجلس ومناقشتها مع اللجنة المالية البرلمانية.

وأوضح الجلال ان نواب الامة على اتم الاستعداد لوضع ايديهم بيد الحكومه لتنويع مصادر الدخل شريطة ان لايمس ذلك بمعيشة المواطنين وانقال كواهلهم بالمزيد من الاعباء في الوقت الذي نحن نفكر فيه بزيادة سبل الرفاهيه والعيش الكريم لهم.

وفي ختام تصريحه قال الجلال "ان المواطنين خط احمر لانسمح بالمساس بدخلهم او الانتقاص من حقوقهم".

طلب من وزير الأشغال السابق تحويل ملفاتها إلى النيابة العامة

الزلزلة لـ« العمير» : هل أحلتم الشركات المتسببة في تطاير « حصى الشوارع » إلى النيابة؟

يوسف الزلزلة

تقدم النائب يوسف الزلزلة بسؤال إلى وزير الأشغال العامة علي العمير عن تطاير حصى الطرقات وجاء في السؤال :

لا يخفى على أحد ما حصل من تطاير للحصى في جميع شوارع الكويت دون استثناء بعد هطول الأمطار خلال فترة لم تتجاوز الأيام المحدودة وقد بان التلف في جميع الشوارع دون استثناء وهو أمر قد تكرر فيما سبق وكان من المفترض أن تكون وزارة الأشغال قد عرفت أسباب تطاير الحصى في الشوارع بعد هطول الأمطار إلا أن من الواضح أن وزارة الأشغال لم تتخذ أي اجراء منذ سنوات حتى لا تتكرر أسباب التلف في شوارع دولة الكويت.

1 –ما الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة بعد حادثة تطاير الحصى سنة 2014 والتي اضر كثير من أعضاء مجلس الأمة على الوزير السابق اتخاذ الإجراءات بحقها ؟ يرجى تزويدي بجميع الأوراق الرسمية التي تؤكد قيام الوزارة بهذه الإجراءات؟

–2يرجى بيان الأسباب الرئيسية العالية التي تتسبب في تطاير الحصى بعد هطول الأمطار في السنة الماضية والسنة الحالية؟

–3طلب من وزير الأشغال السابق تحويل ملفات تطاير الحصى إلى النيابة العامة لمحاسبة الشركات المتسببة في ذلك فهل تم ذلك؟ يرجى تزويدي بأسماء الشركات التي تم تحويلها إلى النيابة وأسماء موظفي وزارة الأشغال الذين استلموا أعمال هذه الشركات وحولوا للنيابة مع تزويدي بنسخ من كتب الاحالة إلى النيابة؟